

# عقود المنشآت في ضوء الخطة الاقتصادية

إعداد الأستاذ : إبراهيم مصباح أبو خزام

دراسة بعض أحكام العقد في المجتمع الجماهيري



## مقدمة :

هذه دراسة لما تيسر من عقود المنشآت فى النظام الجماهيرى فى ضوء الخطة الاقتصادية لا شك أنها تعاني جوانب من القصور . غير أن ما يشفع ذلك هو جدة الموضوع ، فالكتابة فى الموضوع محدودة فيما نعلم فى النظام الجماهيرى الرائد وحتى الكتابة فى النظم المقاربة أو المتشابهة مع هذا النظام باللغة العربية محدودة . وان كتب فبلغات نجهلها أو نجهل القدر الضرورى منها على الأقل .

غير أن هذه الصعاب لا تشفع لنا الوقوف موقف المتفرج ، فالنظرية منا ولنا ونحن أهلها والمعنيين بأمرها ومتى كان الامر كذلك فنحن أصحاب الشرعية فى الكتابة عنها وأهل مكة أدرى بشعابها .

لهذه الاعتبارات ودون الاعتماد على سوابق تذكر كانت المغامرة .  
فالبحث وجهة نظر شخصية جاءت على قدر فهمنا للتجربة وحسب .

ودراسة العقد فى أى نظام لا يتأتى الا بفهم شكل الملكية السائد لذلك فقد مهدت لدراسة العقد بالتعرف على شكل الملكية فى النظام الجماهيرى بشكل مختصر وبما أن البحث دراسة لنوع خاص من العقود - عقود المنشآت فى ضوء الخطة - اذن لا بد من التعرف على خصائص الخطة التى تؤثر تأثيرا مباشرا على أحكام العقد . ولا أدعى أننى قد بحثت الخطة كما يجب بل باستعراض بعض الافكار الضرورية لفهم أحكام العقد وحاولت تعريف العقد والخطة فى النظام الجماهيرى لما لهما من أهمية بالغة .

وبعد ذلك تناولت أهم أحكام العقد فى النظام الجماهيرى فى بنود أربعة .



وبما أننا ننتقل تدريجيا من مجتمع ظالم الى آخر سعيد أو هكذا نريد ، والتنظيم القانوني لهذا المجتمع الجديد لا يزال في طور البناء فان المجال يتسع لتقديم الاقتراحات والحلول للمشاكل المطروحة أو التي ينتظر أن تطرح في المستقبل القريب أكثر منه شرح وتحليل ... وهكذا كان .

بنغازي في ٢٣/١٢/١٩٨٠ م



## شكل الملكية فى المجتمع الجماهيرى

### تمهيد :

العقد من الاسباب المكسبة للملكية ، بل لعله أهمها على الاطلاق ويتأثر العقد تأثرا مباشرا بشكل الملكية السائد فهو فى النظام الجماهيرى يختلف اختلافا جوهريا عن الانظمة الاخرى الليبرالية منها والماركسية ذلك أن الملكية فى النظام الجماهيرى تختلف عنها فى النظم الاخرى ، وفى الانظمة الرأسمالية تعد الملكية الخاصة القاعدة العامة فى شكل الملكية ، أما القطاع العام - ان وجد - فيمثل استثناء لا يجوز التوسع فيه .

وعلى العكس من ذلك ترى النظم الماركسية وجوب نقل ملكية وسائل الانتاج من يد الافراد الى الدولة . أما الملكية الخاصة فتقتصر على ملكية الاشياء الشخصية وتختلف فيما بينها على حدود هذه الملكية .

أما النظام الجماهيرى فقد جاء مخالفا هذه الانظمة نظرا لفشلها فى تقديم الحل النهائى ، فالنظم الرأسمالية بنظرتها الفردية أفرزت طبقة مسيطرة اقتصاديا وسياسيا بحيث أصبحت الغالبية العظمى من المواطنين اتباع لارباب العمل .

أما النظم الماركسية فعلى الرغم من أنها نقلت الملكية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار الا أن الاوضاع لم تتغير فنقلت التبعية من أرباب العمل الى تبعية الدولة ، وهذا النظام أفرز بدوره فئة - ان لم نقل طبقة - جديدة هى برجوازية الدولة استطاعت الاستيلاء على فائض القيمة ليسر بشكل مباشر ولكن عن طريق الدولة ذاتها وجهاز الحزب على وجه



الخصوص . واطافة الى ذلك فان هذا النظام أعدم البواعث عند العاملين .  
والحل فى النظرية العالمية الثالثة لا ينصب على ملكية الرقبة لمن ؟ ولكن  
عن طريق حل مشكلة الاجرة ومنع استغلال انسان لانسان « وهكذا فان  
التطور الذى طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد الى يد لم يحل مشكلة  
حق العامل فى الانتاج ذاته الذى ينتجه مباشرة ، وليس عن طريق المجتمع  
أو مقابل أجره ، والدليل على ذلك هو أن المنتجين لا يزالون أجراء رغم  
تبدل أوضاع الملكية » ( ١ ) .

والحل يكمن فى الرجوع الى القواعد الطبيعية التى هى المقياس  
والمرجع والمصدر الوحيد فى العلاقات الانسانية .

وهكذا بالنظر الى هذه الاعتبارات فيمكن القول أن للملكية أشكال  
ثلاث فى النظام الجماهيرى :

### أولا - ملكية المجتمع لوسائل الانتاج :

وتختلف هذه الصورة عن ملكية الدولة الماركسية لوسائل الانتاج من  
حيث أن ملكية الرقبة فى المجتمع الجماهيرى تعود الى المجتمع بأسره وليس  
الى الدولة كشخص معنوى ذو وجود خاص . . . اضافة الى أن ملكية الانتاج  
فى النظم الماركسية تعود الى الدولة ، أما المنتجون فيعطون أجره مقابل  
انتاجهم ، أما فى النظام الجماهيرى فحل هذه المشكلة يجب ارجاعه الى  
القواعد الطبيعية « والقاعدة الطبيعية للمساواة هى : أن لكل عنصر من  
عناصر الانتاج حصة فى هذا الانتاج . . . » ( ٢ ) .

وبالرجوع الى القاعدة الطبيعية يتم التوفيق بين مصلحة المجتمع -  
مالك الرقبة - وبين مصلحة المنتجين فى الحصول على حصتهم من  
الانتاج . وهكذا يوجد الباعث الذى فشلت النظم الماركسية فى ايجاده .

### ثانيا - الملكية الشخصية :

وهى التى تقرر استنادا الى القاعدة الطبيعية « فى الحاجة تكمن  
الحرية » . والغرض من تقرير هذا الشكل للملكية هو منع استعباد انسان

---

١ - الكتاب الاخضر - الفصل الثانى ، ص ٧ .  
٢ - الكتاب الاخضر - الفصل الثانى ، ص ٨ .



لإنسان . أو استعباد الدولة للإنسان . لذلك فلا مفر من أن تكون ملكية الأشياء الشخصية والتي تشبع حاجات المواطن ملكية شخصية له ويدخل تحت هذا النوع من الملكية المسكن والمركوب والمعاش . . . الخ « ان حرية الإنسان ناقصة اذا تحكم آخر فى حاجته ، فالحاجة قد تؤدى الى استعباد إنسان لإنسان ، والاستغلال سببه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقى ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما فى حاجات الإنسان » ( ٣ ) .

### ثالثا - ملكية الحرفى لأدوات حرفته :

وهنا يبرز فارق جوهري آخر بين الملكية فى النظام الاشتراكى الجماهيرى والنظم الماركسية فأدوات الحرفة تعتبر وسائل انتاج . ومن هنا فان النظم الماركسية تمنع الملكية الخاصة فى هذا النطاق أيضا - وأدوات الحرفة ليست أمر هين فى كل الاوقات - أما النظام الجماهيرى فانه يسمح للحرفى بتملك أدوات الحرفة ولكن بشرط الا يقود ذلك الى استغلال الآخرين ، أما حين يجتمع أكثر من حرفى لمباشرة النشاط بشكل جماعى فتكون ملكية الرقبة لهم جميعا وتطبق بشأنها مقولة « شركاء لا أجراء » .

« فالإنسان فى المجتمع الجديد ، أما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية ( حال الحرفى ) أو أن يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكا فى انتاجها . . . الخ » ( ٤ ) .

وبناء على هذه الاشكال الثلاث للملكية يمكن دراسة العقد فى النظام الجماهيرى وحيث أن أشكال الملكية متعددة فمن المحتم أن تتعدد الحلول التى يأخذ بها العقد تبعا لكل حالة وحدود الموضوع - العقد فى المنشآت الاقتصادية لا تسمح بدراسة كل أنواع العقود وكل أحكامها لذلك فان البحث يقتصر على العقود التى تنصب على النوع الاول من الملكية - ملكية المجتمع لوسائل الانتاج - وأحكام العقد الذى تبرمه المنشآت المملوكة للمجتمع دون النظر الى العقود التى يبرمها الافراد فيما بينهم أو عقود الحرفيين التى يبرمونها مع زبائنهم رغم أن هذه العقود تحظى بأهمية كبيرة فى المجتمع الجماهيرى وتحتاج الدراسة أيضا . ومع ذلك فان بعض أحكام العقد تتفق فى الصور الثلاث وسنشير باختصار الى ما يمكن أن يكون محل خلاف دون الخروج عن حدود الموضوع ما أمكن .

٣ - الكتاب الاخضر - الفصل الثانى ، ص ١٦ .

٤ - المصدر السابق ، ص ٢٠ .



وينحصر البحث فى النقاط الآتية :

- انشاء العقد • سلطان الارادة أم سلطان القانون ؟

- مضمون العقد - ويتضمن هذا ما يسمى بالشروط الدارجة والتي تنحصر فى شروط الاعفاء من المسئولية ونظرية الظروف الطارئة وتأثيرها على العقد فى النظام الجماهيرى •
- جزاء الاخلال بالعقد فى النظام الجماهيرى •
- المحرك للمسئولية العقدية • ما هو ؟

### الخطوة : عرض وخصائص

يقوم المجتمع الجماهيرى على فكرة التخطيط الاقتصادى ويشترك فى هذه الخصيصة مع الانظمة الاشتراكية الاخرى ولكن الاشتراك فى هذه الخصيصة الهامة لا يوجب بالضرورة الاتفاق على أسلوب وضع الخطوة وكيفية تنفيذها ... ففى الانظمة الماركسية يقوم بالتخطيط جهاز مركزى بالتعاون مع الاجهزة المحلية ويمكن حصر دور هذه الاخيرة فى تقديمها للمشورات على ضوء الظروف المحلية على أن كلمة الفصل تعود للجهاز المركزى الذى يقدمها للسلطات التشريعية ليتم اصدارها كقانون • ويراعى باستمرار وجهة نظر الحزب وما يتفق ومصالحه • وهذا يتناقض مع الحلول الجماهيرية • ونظرا لما تتمتع به الخطوة الاقتصادية من مكانة فى السلم التشريعى باعتبارها مصدر أعلى للحقوق والالتزامات فان الخطوة فى النظام الجماهيرى لا يتم وضعها من خلال جهاز مركزى ولا أجهزة محلية متخصصة بل يتم وضعها بالاسلوب الديمقراطى المباشر من خلال المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية وبالطبع فان ذلك يتم بالتعاون مع الاجهزة المتخصصة التى تقدم المعلومات الفنية والاحصاءات والوثائق الخ ...

وفى ضوء ذلك يمكن تعريف الخطوة على الوجه الآتى :

« برنامج لاهداف محددة متناسقة يراد تحقيقها فى مدة مقبلة عن طريق مجموعة من الوسائل والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف بالاسلوب الديمقراطى المباشر » • وغنى عن القول أن وضع الخطوة بالاسلوب الديمقراطى يجعل من تنفيذها أمرا ميسورا نظرا لاقتناع الافراد



بجدوى وأهمية الخطة بالنسبة لهم • وهذا ما يميز الخطة عن الخطط الاقتصادية فى الدول الماركسية •

وتتميز الخطة الاقتصادية بمجموعة خصائص لا بد من إيرادها نظرا لتأثيرها المباشر على فكرة العقد وهى :

- الخطة ذات صفة أمرة وشاملة فهى المصدر الأعلى للحقوق والالتزامات • فمتى صدر قانون الخطة فى صورة تشريع فانه يعتبر ملزم لكافة الهيئات والمواطنين وهو ليس مجرد تشريع يتساوى مع غيره من التشريعات بل أن قانون الخطة يجب أن يكون فى قمة الهرم التشريعى بحيث اذا تعارض قانون الخطة مع غيره من التشريعات تعين تطبيق قانون الخطة وإهمال غيره من التشريعات ومن باب أولى فان التصرفات الفردية والعقود تخضع للتغيير تبعاً لأوضاع الخطة ..

وهذه الخصيصة تجعل من الخطة الاقتصادية على علاقة وثيقة بكل فروع القانون ذلك أن الخطة عبارة عن تهيئة لكل أجهزة المجتمع الادارية لى تقوم بوظيفة الرقابة والمتابعة حتى يمكن أن يتم تنفيذ الخطة بنجاح • وهنا يجد القانون الادارى المجال الواسع لتطبيقه • أما الفصل فى المنازعات الناجمة عن تنفيذ الخطة يقتضى السرعة فى الحسم • وهنا يبرز دور قانون المرافعات • « سنحاول الإشارة الى الحل فى فقرة لاحقة » أما القانون التجارى فهو المعنى بالدرجة الاولى بتغيير أسسه ذلك نظرا لتغير أشخاصه تغييرا أساسيا • فأشخاصه فى ظل القانون التقليدى هم الافراد والشركات التجارية وهدفهم الربح • أما فى المجتمع الجديد فان أشخاص القانون التجارى الجدد هم المشروعات العامة وهدفها يختلف تماما •

ويمس قانون الخطة كل فروع القانون الاخرى : القانون المالى ، قانون العقوبات ... الخ •

- الخطة عملية دائمة وليست مؤقتة أو استثنائية ... ( ٥ ) •

---

٥ - د • صبيح بشير مسكونى - الاتجاهات الحديثة لقواعد القانون الادارى فى الجماهيرية ، مذكرات لطلبة الدراسات العليا - جامعة قاريونس - كلية القانون العام الجامعى ١٩٧٨/٧٧ م ص ٥٢ وما بعدها •



التخطيط ليس سمة الانظمة الاشتراكية وحسب فى القرن العشرين بل أن الانظمة الرأسمالية أيضا عرفت مبدأ التخطيط الاقتصادى ، غير أن هذه الانظمة لا تنظر للتخطيط على أنه عملية دائمة ولكن كعملية استثنائية لمواجهة الازمات الاقتصادية أو الظروف الخاصة كالحرب التى تحتاج الى تعبئة موارد الامة .

أما فى النظام الجماهيرى فان الخطة الاقتصادية تعتبر مؤسسة ثابتة يفترض تنفيذها باستمرار ، فالخطة ليست تدبيرا مؤقتا . على أن الخطة ترتبط بفترة زمنية معينة تحدد فى قانون الخطة وهذه المدة مجزأة فى اطار النطاق الزمنى للخطة .

وبما أن الخطة أمر يتصف بالاستمرار فانها تحدد فى العادة بمدة زمنية طويلة نسبيا ، وبديهي أن تقلب الظروف يجعل تعديل الخطة أمر دائم الوقوع فى جزئيات الخطة على الاقل تبعا للظروف الموضوعية التى تصاحب الخطة ، ولا شك أن ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا على العقود المنفذة للخطة .

ـ الخطة ذات هدف ايدىولوجى سياسى .

« ان النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى الجديد هو : نشاط انتاجى من أجل اشباع الحاجات المادية ، وليس نشاطا غير انتاجى أو نشاط يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات . ان ذلك لا امكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة » ( ٦ ) .

وهكذا فان الهدف الايدىولوجى للخطة الاقتصادية هو بناء نظام اقتصادى جديد قائم على النشاط الانتاجى واجراء التغيير الجذرى فى الهيكل الاقتصادى . حتى يمكن الوصول الى الغرض السياسى وهو اشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان . وطبيعى أن الخطة يجب أن تكون مفصلة حتى يمكن لكل قطاع ولكل منشأة معرفة دورها فى تنفيذ الخطة .

وبما أن الخطة ذات هدف ايدىولوجى وسياسى فان كل التصرفات



يجب أن تكون محققة لهذه الاهداف والا حادت عن أهداف الخطة ويجب عند ذلك التدخل والتعديل والتصحيح حتى يتم الوصول الى هذه الاهداف وكل ذلك يصيب فكرة العقد بشكل مباشر .

- بعد استعراض خصائص الخطة الاقتصادية يمكن دراسة العقد في ضوء هذه الخصائص وفي ضوء القواعد الدينية أيضا بالنظر الى أن القرآن الكريم شريعة المجتمع ( اعلان قيام سلطة الشعب ) .

كما ويجب أيضا الاخذ في الاعتبار مقولة « في الحاجة تكمن الحرية » لان الغرض النهائي من الخطة ومن العقد هو تحقيق الحرية ولا يتم ذلك الا باشباع الحاجات ويجب أن يكون هذا الاشباع حقيقيا وكاملا وليس معيبا .

في ضوء ذلك يمكن البحث ...

### أولا - انشاء العقد في المنشآت الاشتراكية

تفرع عن كون الملكية حق عيني مطلق « سلطة الشخص على شيء » في النظم الرأسمالية أن اعترف وفقا لقواعد القياس بمبدأ سلطان الارادة كأساس لابرار العقود وبمقتضى ذلك فان للافراد ابرار ما يشاؤون من عقود ولا يجوز ايراد أية قيود قانونية على هذا الحق من خارج الارادة ذاتها . وللارادة استنادا الى مبدأ سلطان الارادة اشتراط أية شروط ترى أنها محققة للربح . والقاعدة الاصولية التي تحكم العقد في الانظمة الرأسمالية هي « العقد شريعة المتعاقدين » وقد تلقف القانون المدنى الرجعى هذه القاعدة ونص عليها فى المادة ( ١٤٧ ) منه .

هل يمكن الاخذ بهذا الحل فى ظل النظام الجماهيرى ؟

بما أن الخصيصة الهامة التي تميز النظام الاشتراكي هي قيامه على التخطيط الاقتصادي ، وبما أن الهدف النهائي هو اشباع الحاجات المادية والمعنوية للمجتمع وليس فكرة الربح الانانية التي تبتغى الوصول اليها الارادات الفردية فقد حل مبدأ سلطان القانون محل سلطان الارادة .



وقد أخذت بعض القوانين التقليدية العربية بمبدأ سلطان القانون لكن محتوى الفكرة لا يعدو أن يكون ملطف اشتراكي - إذا صح التعبير - ذلك أن سلطان القانون في هذه القوانين لا يتعدى القيام بدور سلبي إذ يمنع المتعاقدين من التعاقد على ما يتعارض وأهداف المجتمع - وهي أهداف رأسمالية في جملتها • والواقع أن هذه الحلول لا تعدو أن تكون توسيع لفكرة النظام العام والآداب العامة •

أما جوهر العقد ومحتواه وشروطه فلا تزال محكومة بمبدأ سلطان الارادة وفي التحليل الاخير لا يتجاوز مبدأ سلطان القانون أن يكون تهجين لنظام رأسمالي بحت •

أما فكرة سلطان القانون في المجتمع الجماهيري تتعدى هذا المفهوم السلبي لتقوم بدور ايجابي بارز في نطاق نشاط اجتماعي شامل • فالعقد يعد حلقة من حلقات تنفيذ الخطة الاشتراكية الشاملة (٧) •

وحيث أن قانون الخطة المصدر الاعلى للحقوق والالتزامات فان العقد يجب أن يستمد شرعيته من قانون الخطة ومن القرارات الصادرة لتنفيذها « القرارات الادارية » وبالنظر الى طبيعة الخطة الاقتصادية وللمبادئ العامة التي تحكم العقود في الانظمة المقارنة « مبدأ سلطان الارادة ومبدأ سلطان القانون » يمكن أن تنشأ نوعين من العقود ولكن قبل تناولها يجدر بنا تعريف العقد من المنظار الجماهيري •

### تعريف العقد :

يعرف العقد في الانظمة الليبرالية ومنها القانون المدني الليبي التقليدي بأنه « توافق ارادتين أو أكثر على احداث أثر قانوني أو تعديله أو انهاءه » •

ويتضح من التعريف السابق الدور البارز الذي يلعبه مبدأ سلطان الارادة فيكفي توافق الارادتين - دون تدخل قانوني •

---

٧ - د • على البارودي - العقد في ظل قانون الخطة - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٣٤١ لسنة ١٩٧٠ م ص ٥٦٤ •



أما فى النظام الجماهيرى فىمكن تعريف العقد بأنه « اتفاق ارادتين أو أكثر على أحداث أثر قانونى ، لا بقصد تحقيق مصالح شخصية لهاتين الارادتين ، وإنما بقصد تكملة حلقات الخطة الاشتراكية الشاملة فى أدق تفصيلاتها » .

ويتفق العقد الاشتراكى بمقتضى التعريفين السابقين - مع فكرة العقد بوجه عام من حيث أن العقد لا زال عقدا تقليديا بالنظر الى عناصر الرضا والتعبير عن الارادة وتوافق الارادتين ويختلفان من حيث أن العقد الاشتراكى لا تلتقى الارادتين لتحقيق مصلحة أنانية خاصة بل لتنفيذ الخطة الاقتصادية التى اتفق المجتمع عليها وارتضاها وصمم على تنفيذها بالاسلوب الديمقراطى (٨) .

### أنواع العقود فى النظام الجماهيرى :

بما أن العقود التى تبرمها المنشآت المملوكة للمجتمع تهدف الى تنفيذ الخطة الاقتصادية ولكن يترك لهذه المنشآت قدر من الحرية والمرونة فى التنفيذ فإنه يمكن أن ينشأ نوعين من العقود ... (٩) .

#### ١ - العقد المخطط :

وفى هذا النوع من العقود يضعف دور الارادة الى أقصى حد . فيحدد قانون الخطة أكثر شروط العقد الجوهرية ويوجب على المنشآت إبرام العقود وبشروط محدودة كأن يلزم قانون الخطة المنشأة (أ) بالتعاقد مع المنشأة (ب) على إبرام عقد معين ويحدد القانون بشكل عام شروط العقد الجوهرية كالثمن وكمية وعدد الدفعات ويترك الأمور غير الجوهرية كمكان التسليم وكيفيته لارادة المشروعات المتعاقدة .

#### ٢ - العقد المنظم :

وفى هذا النوع من العقود لا يلزم المشرع المشروعات بإبرام عقود معينة ويترك حرية تقدير إبرام العقد من عدمه للارادة الخاصة بالمشروعات .

---

٨ - تجدر الإشارة الى أن التعريف الوارد بالمتن يقتصر على العقود الاقتصادية التى تبرمها المنشآت الاشتراكية وقد لا ينطبق على العقود التى يبرمها الافراد فيما بينهم أو مع الحرفيين .

٩ - د . البارودى - المرجع السابق ، ص ٥٦٤ وما بعدها .



فتبرم العقد متى رأت أنه يتلاءم مع تنفيذ الخطة أو تنفيذها بشكل أكثر فعالية . . على أن قانون الخطة في هذا النوع من العقود لا يقف سلبيا بل أنه يضع موجهات عامة على المشروعات أن تسترشد بها متى رأت ان ابرام العقد أصبح ضروريا أو ملائما لتنفيذ الخطة بشكل فعال .

مما سبق يتضح أن مبدأ سلطان الارادة لا يجد له الا تطبيقا جزئيا لتحل محله فكرة الاجبار على التعاقد .

نستنتج ذلك من الاصول النظرية للنظام الجماهيرى ومن التشريعات القليلة التى صدرت منظمة لعمليات التعاقد .

### الاصول النظرية :

أولا : نص اعلان قيام سلطة الشعب على أن « القرآن شريعة المجتمع » . وقد نص القرآن الكريم على فكرة الاجبار على التعاقد متى كان ذلك محققا للمصلحة العامة . قال تعالى : « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا » ( ١٠ ) .

ولا شك أن فكرة الاجبار على التعاقد تحقق المصلحة العامة فى نطاق التعامل بين المنشآت بوجه خاص .

ثانيا : بالنظر الى الكتاب الاخضر الذى هو المصدر المباشر وعلى وجه التحديد استنادا الى مقولة « فى الحاجة تكمن الحرية » فالقول بمبدأ سلطان الارادة يجر الى التحكم فى حاجات الآخرين لذلك وحتى لا نقع فى هذا المحذور فان فكرة الاجبار على التعاقد أكثر انسجاما مع المقولة المذكورة ( ١١ ) .

أما من التشريعات الاشتراكية الصادرة فى ظل النظام الجماهيرى فقد نصت المادة ( ١٢٦ ) من اللائحة المالية للمنشآت التى تطبق بشأنها

---

١٠ - سورة النور - الآية ٣٣ .  
١١ - يظهر هذا الانسجام بشكل خاص عند تعاقد المنشآت مع الافراد سدا لحاجاتهم اذ لو استطاعت المنشآت الاختفاء وراء مبدأ سلطان الارادة لما أمكن تحقيق الاشباع وقد يحدث التعسف من المنشآت استنادا الى مبدأ سلطان الارادة .



مقولة « شركاء لا أجراء » الصادرة فى ١٠ ابريل ١٩٧٩ م على ان الشراء والتكليف بأداء الاعمال والخدمات يتم بطرق واردة على سبيل الحصر وهى :

- (أ) المناقصة العامة •
- (ب) المناقصة المحدودة •
- (ج) الممارسة •
- (د) الامر المباشر •

ورغم أن هذه الطرق تكاد تستوعب الطرق التقليدية الا ان المادة ٢٧/٢ نصت على أن « تعتبر المناقصة العامة هى الاصل فى اجراءات الشراء والتكليف بتنفيذ الاعمال » •

أما بقية الطرق فلا يجب اللجوء اليها الا فى حالات خاصة ومتى كانت المناقصة العامة غير ممكنة • ومن هذه النصوص يتضح ان الاصل فى العقود التى تبرمها المنشآت هو فكرة الاجبار على التعاقد « سلطان القانون بالمعنى الايجابى » وليس سلطان الارادة (١٢) •

كما نصت المادة ١٢١ من اللائحة المذكورة على : « يراعى فى حالات المشتريات الخارجية ووفقا لمواصفات فنية معينة أن يتم التفتيش عليها قبل الشحن اما بمعرفة مندوب أو أكثر من المنشأة أو بمعرفة وكلاء أو مكاتب تفتيش دولية متخصصة بالاضافة الى فحصها داخليا عند الاستلام للرجوع على المورد أو مكاتب التفتيش اذا اقتضى الامر كما يجب النص على ذلك عند اعداد شروط العقد أو الاعتماد المستندى مع وجوب احضار شهادات التفتيش اللازمة ضمن المستندات لاتمام الصرف •

كما نصت المادة ٥ من اللائحة المذكورة على وجوب التأمين على ممتلكات المنشأة ضد أخطار السرقة والحريق والاختلاس وخيانة الامانة وغيرها •

---

١٢ - يدل أيضا على أن فكرة الاجبار على التعاقد هى الاصل ما نص عليه قانون الجرائم الاقتصادية فى المادة ١٩ حيث نصت « كل موظف عام فى منشأة تعاونية أو تجارية احتجز بغير حق سلعا مما عهد اليه ببيعه للجمهور أو رفض بيعها أو أخفاها ... يعاقب بالحبس ... » •



ودون استطراد يمكن مراجعة المواد ١٣ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ،  
١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، الخ .

كل هذه المواد وغيرها تضع التزامات على عاتق المنشأة عند التعاقد  
تضييق وتتسع حسب الحالة ولكنها جميعا ترسم قواعد التعاقد وكيفية اتمامه  
حتى يمكن للمنشآت أن تقوم بدورها على أحسن وجه .

## ثانيا : تحديد مضمون العقد

تفرع عن كون العقد شريعة المتعاقدين فى الانظمة الرأسمالية أن اعترف  
للعقد بقدسية مطلقة واحترام كافة شروطه مهما كانت مخالفة للمنطق وأن  
شروط هذا العقد تعتبر قانون يسرى بين المتعاقدين الا اذا خالفت النظام  
العام الرأسمالى أو آدابه وهى دائرة ضيقة على أية حال وبغض النظر عن  
الشروط الهامشية فان أهم شرط يمكن تضمينه للعقد هو شرط الاعفاء من  
المسئولية والصفة النهائية للعقد « الظروف الطارئة » .

## كيف نظر الفقه الرأسمالى الى هذه الشروط ؟

فيما يتعلق بشرط الاعفاء من المسئولية . . اعترف الفقه فى القرن  
الماضى بالاثار المطلق لهذه الشروط وأمام الضغط الاشتراكى فقد تحول الفقه  
الى القول أن شرط الاعفاء من المسئولية لا يعفى من المسئولية ولكن على  
المدعى اقامة الدليل اهمال الطرف الآخر ( ١٣ ) « ذر الرماد فى العيون  
وتمويه اجادة فقهاء الرأسمالية » كيف يمكننى اقامة الدليل على ان الناقل  
قد اهمل وبضاعته على ظهر السفينة فى عرض البحر ؟ الفقه الرأسمالى  
لا يجيب على هذا السؤال . ولكن على أن اثبت الاهمال وحسب .

وفى القرن العشرين تدخل المشرع صراحة وأبطل شروط الاعفاء من  
المسئولية فى مجال النقل خاصة . أما القضاء والفقه فيرى أن ذلك استثناء

---

١٣ - د . ثروت الاسيوطى ، المنهج القانونى بين الرأسمالية والاشتراكية ، مصر  
المعاصرة - العدد ٣٣٣ ، ص ٦٨٦ .



لا يجوز القياس عليه ولا التوسع فيه . ففى غير المجالات التى تدخل  
المشرع فيها يبقى شرط الاعفاء من المسؤولية صحيحا .

### هل يتفق ذلك مع الطرح الجماهيرى ؟

نصت المادة ٢٢٠/٢ من القانون المدنى التقليدى على : « وكذلك  
يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذه  
لالتزامه التعاقدى . الا ما ينشأ عن غشه أو خطأه الجسيم ومع ذلك يجوز  
للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من  
اشخاص مستخدمين فى تنفيذ التزامه » . فى هذا القانون الرجعى الظالم  
اعتراف مطلق بشروط الاعفاء من المسؤولية ولا يحيدنا عن هذا التقرير  
الاستثناء الوارد فى عجز المادة عن ابطال شرط الاعفاء اذا اريد به تغطية  
الاهمال أو الخطأ الجسيم لانه مع ذلك يجوز له اشتراط الاعفاء حتى فى  
هذه الحالات اذا كان مرادا به تغطية الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من  
تابعيه . هل يوجد اليوم رأسمالى يقوم بتنفيذ التزاماته شخصيا ؟ الواقع أن  
كل رأسمالى يتبعه جيش من التابعين ينفذ عن طريقهم التزاماته التعاقدية  
وهو بذلك يستطيع أن يشترط اعفاؤه وأثر هذا الشرط يكون صحيحا لم نجد  
فى التاريخ قانونا يدفع الى الجريمة ويحرض على الغش والاهمال مثل هذا  
القانون واذا كان شرط الاعفاء من المسؤولية باطلا فانه يبطل فى حالة واحدة  
فقط وهى عندما ينفذ المدين التزامه شخصيا فان الشرط باطل اذا اريد به  
تغطية الغش أو الخطأ الجسيم وهذه الحالة لا تتوافر الا نادرا وهو عندما  
يلتزم الحرفى أو رقيق الحال على تنفيذ التزام ما . فهذا الحرفى البسيط  
لا يعتمد فى تنفيذ التزاماته - تجاه الرأسمالية - الا على شخصه وبدون  
تابعين فلا يجوز أن يشترط اعفاؤه من المسؤولية هكذا ارادت الرأسمالية  
والقاعدة بشقيها فى مصلحتها وحسب .

فى النظام الجماهيرى واستنادا الى مقولة « فى الحاجة تكمن  
الحرية » لا نرى أن شروط الاعفاء من المسؤولية صحيحة بل باطلة بطلانا  
مطلقا ذلك أن الهدف النهائى المرغوب فيه هو اشباع الحاجات وعند اشتراط  
الاعفاء من المسؤولية فان الاشباع لن يتم وان تم سيكون اشباعا معيبا لذلك  
لا يجوز اشتراط الاعفاء « وكل شرط ليس فى كتاب الله باطل ولو كان  
مائة شرط » .



لا يجوز القياس عليه ولا التوسع فيه . ففى غير المجالات التى تدخل  
المشرع فيها يبقى شرط الاعفاء من المسؤولية صحيحا .

### هل يتفق ذلك مع الطرح الجماهيرى ؟

نصت المادة ٢/٢٢٠ من القانون المدنى التقليدى على : « وكذلك  
يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذه  
لالتزامه التعاقدى . الا ما ينشأ عن غشه أو خطأه الجسيم ومع ذلك يجوز  
للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من  
اشخاص مستخدمين فى تنفيذ التزامه » . فى هذا القانون الرجعى الظالم  
اعتراف مطلق بشروط الاعفاء من المسؤولية ولا يحددنا عن هذا التقرير  
الاستثناء الوارد فى عجز المادة عن ابطال شرط الاعفاء اذا اريد به تغطية  
الاهمال أو الخطأ الجسيم لانه مع ذلك يجوز له اشتراط الاعفاء حتى فى  
هذه الحالات اذا كان مرادا به تغطية الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من  
تابعيه . هل يوجد اليوم رأسمالى يقوم بتنفيذ التزاماته شخصيا ؟ الواقع أن  
كل رأسمالى يتبعه جيش من التابعين ينفذ عن طريقهم التزاماته التعاقدية  
وهو بذلك يستطيع أن يشترط اعفاؤه وأثر هذا الشرط يكون صحيحا لم نجد  
فى التاريخ قانونا يدفع الى الجريمة ويحرض على الغش والاهمال مثل هذا  
القانون واذا كان شرط الاعفاء من المسؤولية باطلا فانه يبطل فى حالة واحدة  
فقط وهى عندما ينفذ المدين التزامه شخصيا فان الشرط باطل اذا أريد به  
تغطية الغش أو الخطأ الجسيم وهذه الحالة لا تتوافر الا نادرا وهو عندما  
يلتزم الحرفى أو رقيق الحال على تنفيذ التزام ما . فهذا الحرفى البسيط  
لا يعتمد فى تنفيذ التزاماته - تجاه الرأسمالية - الا على شخصه وبدون  
تابعين فلا يجوز أن يشترط اعفاؤه من المسؤولية هكذا ارادت الرأسمالية  
والقاعدة بشقيها فى مصلحتها وحسب .

فى النظام الجماهيرى واستنادا الى مقولة « فى الحاجة تكمن  
الحرية » لا نرى أن شروط الاعفاء من المسؤولية صحيحة بل باطلة بطلانا  
مطلقا ذلك أن الهدف النهائى المرغوب فيه هو اشباع الحاجات وعند اشتراط  
الاعفاء من المسؤولية فان الاشباع لن يتم وان تم سيكون اشباعا معيبا لذلك  
لا يجوز اشتراط الاعفاء « وكل شرط ليس فى كتاب الله باطل ولو كان  
مائة شرط » .



## الظروف الطارئة :

« العقد شريعة المتعاقدين » هذه القاعدة الرأسمالية ذات أثر مطلق فمتى عقد المتعاقدان العقد وجب احترامه ويجب على طرفيه الاحتياط ابتداء واستقراء كافة ظروف المستقبل . ورأى محكمة النقض الفرنسية أنه لا يجوز للمحاكم مهما بدت عدالة الحلول أن تأخذ بعين الاعتبار الزمان والظروف لتعديل اتفاق الطرفين ( ١٤ ) .

كيف يمكننى معرفة اسعار القمح بعد عشر سنين ؟ لا يجيب الفقه الرأسمالى ولكنه ينصحنا بالاحتياط والاجتهاد ومعرفة ذلك ومتى التزمنا يجب أن نكون عبيد التزامنا .

وبالفراسة المعهودة فى المشرع الليبى الرجعى استطاع اقتفاء أثر المشرع الفرنسى فنص على أنه اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها ، وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى ، وان لم يصبح مستحيلا . صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضى « ربما بعقليته الرأسمالية » تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين « فى الغالب أحدهم رأسمالى قوى » أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك . م ١٤٧ .

لن نعلق على النص ويكفى التدقيق فيما تحته خط ليتضح ظلم القواعد وتحطيمها للطرف الضعيف . أما فى النظام الجماهيرى الذى يقوم على فكرة التخطيط الاقتصادى وبما أن أحد خصائص الخطة الاقتصادية هو أنها دائمة ويمثل الزمن عنصر جوهرى فيها ، ان الاوضاع المادية والظروف الموضوعية التى سيتم تنفيذ الخطة عملا بها قد تختلف اختلافا كبيرا أو صغيرا عن تلك التى توقعها المخططون أثناء تحضير الخطة مما قد يتعذر تنفيذ أهدافها على النحو المطلوب أو على العكس مما قد يبدو معه أنه يمكن تنفيذ هذه الاهداف وتجاوزها الى حد كبير .

وحيث أن العقد فى ظل قانون الخطة لا يخضع الا جزئيا لمبدأ سلطان الارادة لذلك تعتبر الظروف الطارئة ليس استثناء كما هو فى النظام الرأسمالى بل يعد مبدأ أصيل يحكم حياة العقد ( ١٥ ) .

١٤ - د . ثروت الاسيوطى ، المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .

١٥ - د . البارودى ، المرجع السابق ، ص ٥٧٦ .



ويجب على العقد أن يتكيف مع مراحل الخطة وظروفها لانه حلقة من حلقاتها وليس له أية قدسية خاصة بمعزل عن الخطة لانه ليس غاية فى ذاته بل انه وسيلة لاتمام الخطة على الوجه المطلوب .

لكن الامر ليس بهذه البساطة اذ أن المنازعة حول تغير الظروف لا يمكن أن تنشأ بين المنشآت واذا ترك الامر لنصوص القانون المدنى التقليدى وتابع قانون المرافعات التقليدى لطالت الخصومة وفشلت الخطة نتيجة المنازعة حول أمور قانونية شكلية .

ويطرح بعض فقهاء الماركسيين حلول لهذه المشكلة ويرون أنه يجب ترك الامر لعقلية القاضى الاشتراكى فيجب عليه عند ذلك خلق القانون المناسب وفق عقليته الاشتراكية وان يكون له دور خلاق فى صنع القواء القانونية ونرى أن الاخذ بهذا الحل لا يتناسب والاسلوب الجماهيرى اذ أن جعل الخطة تحت رحمة القاضى بعقليته الفردية التى يجوز أن يدخل الفساد أو التعسف بالاضافة الى أنه هدم لمبدأ الشرعية ولا يتفق وكون قانون الخطة مصدر أعلى للحقوق والالتزامات .

والحل عندنا « وهو ما وعدنا به » يكمن فى تشكيل هيئات تحكيم تختص بالفصل فى المنازعات على غرار هيئات تحكيم الدولة فى الاتحاد السوفييتى . وهذه الهيئات الاخيرة تشكل بقرارات مركزية وهذا الحل طبق لا يتفق والخط الجماهيرى .

لذلك لا بد من تصعيد هيئات التحكيم هذه تصعيدا ديمقراطيا مباشرا فهى لا تقوم بعمل فنى بحت ولكنها تتدخل فى العقود المنفذة للخطة بشكل مباشر وتقرر بطلانها احيانا .

ونرى أن أهم أعمال هذه الهيئة يجب أن تنحصر فى الآتى :

— بما أن قانون الخطة يرتبط بفترة زمنية معينة وهو مصدر أعلى للحقوق والالتزامات فان احتمال تعارضه مع القوانين الاخرى أمر دائم التوقع وهنا يبرز دور هذه الهيئة اذ عليها مهمة التوفيق وتحقيق التعايش بين قانون الخطة وغيره من القوانين الاخرى ، وبما أن قانون الخطة هو محاولة خلق جديدة « لارتباطها بالاهداف الايديولوجية والسياسية » اذ لا بد من اكتمال هذا الخلق وعلى الهيئة — أو القاض



الاشتراكى اذا كان هذا الحل مرضيا - تعطيل دور القوانين الاخرى بما يضمن اكتمال عملية الخلق هذه دون زيادة وبصورة مؤقتة تكفى لاكتمال هذا الخلق وفى حدود الضرورة . والمشكلة ليست مشكلة انهاء دائم أو مؤقت للتشريعات الاخرى بل هى عملية توفيق وتعايش يجب أن تتم بنجاح .

- تعديل العقود بما يتلاءم مع التعديلات الجديدة التى تدخل على الخطة ذلك أن الخطة تمر بظروف موضوعية تحتم مراجعتها وتعديلها فى جزئياتها على الاقل . وهذا التعديل فى الخطة يجر الى تعديل العقد . بل الى تقرير بطلانه فى بعض الاحيان ومع ذلك فان هذا البطلان اذا تقرر يختلف عن معنى البطلان فى النظام الرأسمالى . لان الخطة لا يمكن أن تستفيد من بطلان العقد الذى ابرم أصلا لتنفيذها . لان الخطة هى التى ارادت أن ينقذ العقد ويكتمل به تنفيذها . والمصلحة ليست خاصة بطرفى العقد حتى يمكن تقرير البطلان وانما هى مصلحة عامة يخدمها الطرفان ويأتى دور الهيئة هنا لا للحكم ببطلان العقد وايقاف آثاره بل الحكم بتعديل ما انحرف من شروط وتصحيح مساره فى اتجاه تنفيذ الخطة على الوجه المطلوب . بل وللقاضى اذا كان هذا الحل مرضيا أن يحكم بأبرام العقد جبرا اذا طلب أحد الطرفين .

- حماية الخطة من انحرافات القرارات الادارية الصادرة بخلاف قانون الخطة . ان احتمال التعارض قائم بين قانون الخطة وغيرها من القوانين ومن باب أولى فان احتمال التعارض بين قانون الخطة والقرارات الادارية الصادرة لتنفيذها أمر قائم أيضا ولا بد من ايجاد ضمانات لعدم الانحراف وهذه الضمانة لا نرى امكانية قيامها الا تحت اشراف هيئة مصعدة ديمقراطيا .

واذا كان الامر كذلك ولهذه الهيئة هذه الاختصاصات الخطيرة فانها يجب أن تصعد ديمقراطيا وان ترك الامر لفهم القاضى الاشتراكى تواجهه صعوبات نظرية وعملية .



### ثالثا : أثر العقد وجزاء الاخلال به

الاصل فى الانظمة الرأسمالية أنها تأخذ بمبدأ التعويض أما التنفيذ العينى فلا يلجأ اليه الا فى حالات خاصة عندما يكون التعويض غير كافيا أو يكون محل العقد قيميا ذو أهمية خاصة كاللوحات أو بيت الاجداد فى هذه الحالات وحدها يلجأ الى التنفيذ العينى وهذه الحلول منطقية فى ظل النظام الرأسمالى ذلك أن الهدف النهائى المرغوب فيه هو تحقيق الربح ولا شك أن تقرير التعويض عن الاخلال بالعقد يحقق هذا الربح اذ أن التعويض يعطى مقابل الاخلال بالعقد . ولا شك أن فكرة الربح تدخل ضمن عناصر التعويض عند تقدير القاضى له . ويرى الرأسماليون أن الاخذ بمبدأ التعويض يساعد على تداول السلع .

ولكن هل تتفق هذه الحلول مع النظام الجماهيرى فى ظل خطة اقتصادية تهدف الى اشباع الحاجات ؟

أخذ القانون المدنى التقليدى بفكرتى التعويض والتنفيذ العينى جري وراء خطة المشرع الرأسمالى . فنص على أن التنفيذ العينى متى كان ممكنا وجب اللجوء اليه . أما اذا كان غير ممكن وجب الاخذ بمبدأ التعويض والحق أن هذه النصوص المجردة قادت عمليا الى أعمال مبدأ التعويض ذلك لصعوبة اثبات أن التنفيذ العينى ممكنا من عدمه وقاعدة الامكان تنطوي على مرونة بالغة حتى أنه يمكن أن يقال متى كان التنفيذ العينى مرهقا فهو غير ممكن ومتى كان صعبا كان غير ممكنا وهكذا .

أما فى النظام الجماهيرى فاننا نرى أن مبدأ التنفيذ العينى يجب أن يكون الاساس حتى يمكن أن يترتب عليه أثره المطلوب وحتى يمكن للمنشآت القيام بدورها كاملا فى تنفيذ الخطة وحتى تتمكن من اشباع الحاجات اشباعا كاملا .

والمنشآت الشعبية اليوم هى التى بيدها كل وسائل الانتاج ومن أجل تنفيذ الخطة تدخل فى علاقات عقدية تهدف الى هذا الغرض وينتفى لديها الهاجس الانانى « الربح » وعمليا فان عدم تنفيذ احدى هذه المنشآت الالتزامات العقدية لا يترتب عليه اضرار بالمنشأة الاخرى حتى يمكن جبر هذا الضرر بالتعويض بل يترتب على ذلك فشل الخطة الاقتصادية فشلا كاملا .



ولنضرب لذلك مثلا لو أن المنشأة «أ» تقوم بصناعة استخراجية .  
الحديد مثلا . والمنشأة «ب» تقوم بتصنيعه صناعة أولية والمنشأة «ج»  
تحوله الى بضاعة جاهزة للاستهلاك واشباع الحاجات وهو الهدف النهائى  
للخطة .

ان عدم تنفيذ المنشأة (أ) لالتزاماتها بتزويد المنشأة (ب) بخام  
الحديد لا يجر الى خسارة هذه الاخيرة بل الى المنشأة «ج» وبالتالي فشل  
الخطة الاقتصادية برمتها - صحيح أن للمنتجين مصلحة مباشرة فى تحقيق  
الربح بحيث يمكن الوصول اليها عن طريق التعويض . لكن الهدف النهائى  
للمجتمع لا يمكن أن يتم الا بالتنفيذ العينى ونجاح الخطة الاقتصادية .  
وخلق قاعدة اقتصادية متينة « ان النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى  
الجديد هو : نشاط انتاجى من أجل اشباع الحاجات المادية ... » (١٦) .

وعلى أية حال فان العقد الصحيح يجب تنفيذه فى أى نظام . ومن  
جهة أخرى فان عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عن العقد يوحى بخلل موجود  
فى الخطة الاقتصادية . وهذا الخلل يولد عوامل نفسية لدى المواطنين يؤثر  
على الهدف الايديولوجى والسياسى للخطة .

هذا فى العقود التى تبرمها المنشآت فيما بينها أما وفاؤها بالتزاماتها  
العقدية تجاه الافراد فهو لا يقل أهمية ان لم يزيد .

فمن ناحية أن الخطة الاقتصادية قامت أساسا بهدف اشباع الحاجات  
ولذلك لا يجوز للمنشآت أن تحجم عن تنفيذ التزاماتها بحجة المصلحة العامة  
ولا يجب أن تنظر الى المستهلك على أن مصالحه تأتى فى الدرجة الثانية .  
انها بذلك تتحكم فى الحاجات وتهدم الاساس « فى الحاجة تكمن الحرية » .

ان التحجب وراء المصلحة العامة يتيح أيضا للمنشآت فرصة اخفاء  
اخطاؤها ولا يخفى تأثير ذلك على الخطة بوجه عام .

يضاف الى ذلك الاعتبارات الاخلاقية فيجب أن تكون المنشآت خصما  
شريفا ، فاذا كانت المشروعات الخاصة تأخذ هذه الناحية فى الاعتبار فان  
المنشآت فى المجتمع الجماهيرى يجب أن تتحلى بالصفة الاخلاقية .



لكل هذه الاسباب يجب أن يكون التنفيذ العيني هو الاساس .  
التعويض فلا يجوز اللجوء اليه الا فى نطاق ضيق وفى حدود التعامل بين  
الافراد وفى الاحوال غير الضرورية بين المنشآت متى ما تعلق الامر بغ  
تنفيذ الخطة الاقتصادية .

ونجد صدى ذلك فى اللائحة المالية فقد نصت المادة ١٨ من اللائحة  
المذكورة على :

« يضع أمين اللجنة الشعبية للمنشأة أو من يفوضه بناء على اقتراح  
الادارة المختصة أو القسم المختص نظاما يكفل وفاء المنشأة ( التنفيذ العيني  
بالتزاماتها لمستحقيها فى المواعيد المحددة طبقا لما هو قائم من عقود  
وارتباطات كما يضع نظاما للصرف .. الخ » .

فقد ألزمت اللائحة أمين اللجنة الشعبية باتخاذ الترتيبات والنظم التى  
تكفل للمنشأة الوفاء بالتزاماتها وفى المواعيد المحددة وهذا عين التنفيذ  
العيني المطلوب . وقد نصت المادة ٢١٤ من اللائحة المذكورة على « تلتزم  
المنشآت الخاضعة لهذه اللائحة بتنفيذ الاعمال والعقود المبرمة قبل الزحف  
مع الجهات العامة ، بنفس الشروط المتفق عليها الا اذا اتفق الطرفان على  
خلاف ذلك » .

واذا كان تنفيذ الالتزامات المبرمة قبل الزحف مع الجهات العامة  
أملت المصلحة العامة والاعتبارات الاخلاقية . فان تنفيذ الالتزامات والعقود  
بعد الزحف والتحويل الى منشآت أخرى وألزم .

وبناء على ذلك فانه يمكن القول أن المشرع الجماهيرى يوسع فكرة  
المحرك للمسئولية فاذا كانت عرقلة الانتاج تعتبر جريمة اقتصادية خطيرة  
يعاقب عليها القانون فان المسئولية المدنية « العقوبة » تقوم من باب أولى

كذلك نصت المادة ١٦ من القانون المذكور على أن طرح سلع رديئة  
الامر بانتاجها أو السماح به أو تصديرها أو بيعها جريمة يعاقب عليها  
القانون .

وهذه النصوص تفصح بشكل غير قابل للتأويل عن أن المشرع الليبي  
أراد توسيع المحرك للمسئولية بحيث تتجاوز القوانين الرأسمالية والقانون  
المدنى التقليدى بل القوانين الاشتراكية الاخرى .



## رابعاً : المحرك للمسئولية

تتباين النظم فى المحرك للمسئولية فيأخذ القانون الانجليزى بفكرة خرق العقد وتستوعب فكرة خرق العقد عدم تنفيذ العقد أو تنفيذه بشكل معيب أو حتى استحالة تنفيذه - كل هذه الصور تجر الى المسئولية العقدية ويقترب القانون الفرنسى من هذا النظام . أما القانون الالماني فيأخذ باستحالة التنفيذ وعدم التنفيذ . أما التنفيذ المعيب فلا يجر الى المسئولية العقدية . وأغلب الظن أن القانون الالماني المصدر التاريخى للقوانين العربية التقليدية ومنها القانون الليبى .

أما القوانين الاشتراكية فتتجاوز هذه الحلول فاضافة الى أن هذه الصور جميعا تجر الى المسئولية العقدية . فقد جعل المشرع الاشتراكى الاخلال بالمسئولية العقدية فى ظل الخطة الاقتصادية جريمة اقتصادية يعاقب عليها القانون . فقد نص القانون السوفييتى على أن طرح سلع رديئة وغير مطابقة للمواصفات الواردة فى الخطة جنحة اقتصادية يعاقب من أجلها المشروع والاشخاص الطبيعيين القائمين عليه . وكذلك نص قانون الجرائم الاقتصادية اليوغوسلافى على أن طرح مواد سيئة الصنع فى الاسواق جريمة اقتصادية مثل طرح مشروبات روحية تقل فيها نسبة الكحول عن النسبة القانونية .

وهذه الحلول تتجاوز فكرة خرق العقد المعمول بها فى القانون الانجليزى . وفى ضوء الخطة الاقتصادية ومقولة فى الحاجة تكمن الحرية نرى فى المجتمع الجماهيرى أنه يجب الاخذ بهذه الحلول الاشتراكية .

فيجب أن يكون التنفيذ كاملا غير منقوص وكل خلل فى التنفيذ يجر الى المسئولية . فيجب أن يتم اشباع الحاجات فى ظل الخطة الاقتصادية أولا ويجب أن يكون هذا الاشباع حقيقيا وغير معيب ثانيا . لان المقصود النهائى هو خلق المجتمع السعيد وذلك لا يتأتى الا بهذا القدر .

وربما هذا المعنى كان واضحا عند اصدار قانون الجرائم الاقتصادية وهو أحد القوانين الصادرة بالاسلوب الديمقراطى المباشر بعد اعلان قيام سلطة الشعب - فقد نص القانون المذكور فى المادة ١١ على أن « يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ألف دينار كل من تسبب فى الحاق ضرر جسيم بالانتاج الوطنى أو . . . . أو . . . . أو تسبب فى عرقلة الانتاج فى أى من المنشآت » .



## خاتمة

لا شك أن المجتمع الجماهيري انتقل خلال السنوات القليلة الماضية من مجتمع ظالم الى مجتمع آخر سعيد ، لكن عملية البناء المادي لم تكتمل بل لعلها تدخل ذروة التحول بالخطوة الخماسية الحالية ١٩٨٥/٨١ م والواقع أن هذه الخطوة الضخمة تحتاج لانجازها تغيير كثير من الاسس القانونية . وانجاز هذه الخطوة فى ظل قواعد القانون التقليدى أمر لا يخفى من الصعوبة بل لعل القواعد القانونية التى قام عليها المجتمع ستلعب دورا سلبيا ضد الخطوة . ولذلك فان المجتمع الجماهيري مدعو لاعادة صياغة قواعده القانونية بما يكفل انجاز الخطط المستقبلية بنجاح .

ومن التركة الثقيلة التى ورثناها فكرة العقد وأسس تنظيمه . ف جاءت أحكامه فى القانون المدنى التقليدى رأسمالية محضة بل انه حرم التحسينات التى ادخلتها المجتمعات الرأسمالية ذاتها على فكرة العقد وأحكامه . ومتى كان الامر كذلك فانا يجب أن لا نتوقع له أن يلعب دورا ايجابيا فى تنفيذ الخطوة .

والواقع أن العقد فى المجتمعات التخطيطية يلعب دورا استثنائيا لان الخطوة ذاتها تتصور تنفيذها عن طريق العقود التى تعتبر فى نهايتها الامر حلقة من حلقاتها وجزء لا يتجزأ منها . ومتى عجز العقد عن لعب هذا الدور فسيؤدى ذلك حتما الى عرقلة الخطوة ان لم يؤد الى افشالها وان عقدا قائما على مبدأ سلطان الارادة وعلى قدسية مطلقة لذات العقد فهو عاجز دون ريب عن تنفيذ خطة ضخمة من هذا النوع . فيجب أن يهيئ المجتمع الجماهيري هذه الاسس المستوردة ليضع اسس جديدة واقعية تستوحى لا ظروف المجتمع الحالية وحسب ، بل وتحاول أن تستقرى المستقبل أيضا . والمهمة ليست صعبة على أى حال اذا حاولنا الاستفادة من تجارب الآخرين .

وهذا البحث كان دراسة لبعض المواضيع الملحة والجوهرية التى يتوجب اعادة النظر فيها فى الحال فكان رأى عندى احلال سلطان القانون محل سلطان الارادة فى ابرام العقود والغاء الشروط العقدية التى لا تلائم



مجتمع من نوع مجتمعنا واحلال فكرة التنفيذ العيني محل التعويض لاننا  
نهدف الى تنفيذ خطة ارتضيها لا ربح بعضنا وخسارة البعض الآخر .  
والتشدد في مسئولية الاخلال بالعقود فلا يجب أن يقتصر الامر على  
المسئولية المدنية وحسب بل يجب أن يقع تحت طائلة العقاب كل من يتسبب  
في عدم تنفيذ عقود الخطة لان الضرر في هذه الحالة يتجاوز الضرر  
الخاص ليصيب المجتمع بكامله . والواقع أن العقد بشكله التقليدي لا تجوز  
معه المهادنة ونحن في حاجة ملحة الى مراجعة كل أحكامه في ضوء  
ظروفنا وطموحاتنا .

والله ولي التوفيق